# أثر القطاع غير الرسمي على البطالة والفقر في الدول النامية

## دراسة حالة السودان خلال الفترة (2000 – 2022م)

- أ.د. صلاح محمد إبراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان Salahme933@gmail.com

- د. محمد النور محمد عثمان ميرغني، أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد، باحث في مجال التنمية والتخطيط، الامارات، عجمان. almakmohamed155@gmail.com

- د. هناء فاروق التجاني عوض الله، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، رئيس قسم الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان hanaawd@wnu.edu.sd

## المستخلص

يعاني السودان من مشكلة توسع القطاع غير الرسمي بنسبة كبيرة على حساب القطاعات الأخرى، وتكمن المشكلة في التزايد في القطاع غير الرسمي بنسبة فاقت 90%، وأن القطاع غير الرسمي يشكل توجه غالبية سكان السودان، وازداد توسعاً وانتشاراً بعد نشوب الحرب في الخرطوم، ومن هنا هدفت الدراسة إلى معرفة الاقتصاد غير الرسمي وأسباب انتشاره وانعكاساته على المجتمع، وإلقاء الضوء على الجوانب الإيجابية ومحاولة إصلاح مساوي هذا القطاع، لأنه قطاع الأغلبية الساحقة من الناس، كما انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الدولة لا تهتم بالعاملين في القطاع غير الرسمي، وعليه لا يجدون اهتمام ورعاية من السلطات المختصة، ويعانون من سوء وتردي البيئة التي يعملون بها وتحيط بهم من تفلتات أمنية ومخاطر تهدد حياتهم، وأن الدولة تطارد عبر الحملات الأنشطة غير الرسمية ولا تصدق لهم بمزاولة مهنهم وحرفهم حتى يسهل التعامل معهم وتسجيلهم ورعايتهم حتى يحدث لهم النمو والتطور، وبالتالي ينتقلوا إلى القطاعات الاقتصادية الكبرى، وأيضاً أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها الاهتمام بتطوير الصناعات اليدوية والحرفية، ولاسيما تلك التي لها طاقة تصديرية في المستقبل، مثل: مشغولات المعادن، والمنتجات الجلدية، والملبوسات.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع غير الرسمي، البطالة، الفقر، الدول النامية، القطاع الرسمي.

# The impact of the informal sector on unemployment and poverty in developing countries
## Case study of Sudan during the period (2000 - 2022)


- **Professor. Salah Mohamed Ibrahim Ahmed, Professor of Economics, Dean of the Faculty of Economics and Banking Studies, White Nile University, Kosti, Sudan** Salahme933@gmail.com
- **Dr. Muhammad Al-Nour Muhammad Othman Mirghani, Assistant Professor of Economics and Development, researcher in the field of development and planning, Emirates, Ajman.** almakmohamed155@gmail.com
- **Dr. Hana Farouk Al-Tijani Awadallah, Assistant Professor of Economics, Faculty of Economics and Banking Studies, Head of Economics Department, White Nile University, Kosti, Sudan** hanaawad55@gmail.com



## Abstract

Sudan suffers from the problem of the expansion of the informal sector at a large rate at the expense of other sectors. The problem lies in the increase in the informal sector by more than 90%, and that the informal sector constitutes the orientation of the majority of Sudan's population and has increased in expansion and spread after the outbreak of war in Khartoum. Hence, the study aimed To know the informal economy and the reasons for its spread and its repercussions on society, and to shed light on the positive aspects and attempt to reform this sector because it is the sector of the overwhelming majority of people. The study also adopted the descriptive and analytical approach to describe and analyze the problem. The study reached several results, the most important of which is that the state does not care about workers in The informal sector, and therefore they do not receive attention and care from the competent authorities, and they suffer from a poor and deteriorating environment in which they work, surrounded by security breaches and dangers that threaten their lives, and that the state pursues, through campaigns, informal activities and does not allow them to practice their professions and crafts until it is easy to deal with them, register them, and even care for them. They grow and develop and thus move to major economic sectors. The study also recommended several recommendations, the most important of which is attention to developing handicrafts and craft industries, especially those that have export potential in the future, such as: metal crafts, leather products, and clothing.



**Keywords**: informal sector, unemployment, poverty, developing countries, formal sector.

**مقدمة:**

كل الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة العالية بين الشباب مما يعجل بضرورة الدراسة والبحث عن خطط واستراتيجيات في المدى القصير والمتوسط أو المدى الطويل للحد من هذه المشكلة التي تقف حجر عسرة أمام تنمية وتطور هذه الدول، يلعب القطاع الغير رسمي في الدول النامية دور كبير في تخفيف حدة الفقر خصوصاً الأسر الفقيرة حيث يعمل هذا القطاع على توفير فرص عمالة ويمتاز بسهولة الدخول والخروج منه، كما يؤدي إلى تخفيف معدل البطالة وزيادة دخل الأسرة الفقيرة، مما يحسن من وضعهم المادي والاجتماعي، خصوصاً هو مصدر دخل لغالبية السكان في السودان، حيث يعتمد عليه السواد الأعظم من الناس على مصدر دخلهم، كما أصبح هو القطاع الأكبر لأغلبية السكان بعد حرب الخرطوم ونزوح أعدد كبيرة للولايات، حيث أصبح هو القطاع الوحيد لكل الذين نزحوا تاركين أموالهم وممتلكاتهم خلفهم. هنالك جهود مبذولة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة الفقر، لأنه أصبح الشغل الشاغل لكافة الدول، وكمعوق أساسي أمام التنمية التي تسعى جميع الدول خصوصاً النامية للوصول إليها.

**مشكلة الدراسة:** تكمن المشكلة في التوسع الذي شهده القطاع غير الرسمي مما شكل عقبة وتحدي أمام اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة، ولذلك نجد توجه غالبية سكان السودان إلى هذا القطاع بنسبة فاقت 90%، وهذا يترتب عليه خلل اقتصادي كبير، ويحدث تدهور مريع في القطاعات الاقتصادية الرسمية مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي بشكل عام، بحيث يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

1- ما إسهام القطاع غير الرسمي في تخفيف ظاهرة الفقر؟
2- كيف يساعد القطاع غير الرسمي في زيادة دخل الأسر الفقيرة؟
3- ما مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في معالجة معدلات البطالة؟

**أهمية الدراسة:** تنحصر أهمية الدراسة في أن القطاع غير الرسمي أصبح من السمات والخصائص الملازمة للدول النامية، وذلك لارتفاع معدلات البطالة والفقر، ولذلك يلجأ أغلبية السكان في هذه المجتمعات لدخول السوق لتسيير أحوالهم بمهن غير مستقرة وهامشية، لذلك يعتبر القطاع غير الرسمي ضروري لما يلعبه في معالجة المشكلات والتشوهات الاقتصادية والاجتماعية.

**أهداف الدراسة:**

1/ هدفت لمعرفة ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأسباب انتشاره وانعكاساته على المجتمع.
2/ إلقاء الضوء على الجوانب الإيجابية ومحاولة إصلاح مساوي هذا القطاع.
3/ التعرف على الأسباب التي أدت لتفاقم مشكلة الفقر والبطالة.
4/ لفت نظر المهتمين وواضعي السياسات بمساهمة هذا القطاع في تخفيف حدة الفقر.

**فرضيات الدراسة:**

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاع غير الرسمي وتخفيف حدة الفقر.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاع غير الرسمي ودخل الأسر الفقيرة.

3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاع غير الرسمي ومعدلات البطالة.

**منهجية الدراسة:** أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للعاملين في القطاع غير الرسمي لوصف المشكلة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج تساهم في إيجاد حلول لمشكلة تزايد حجم القطاع غير الرسمي.

**هيكل الدراسة:** تتكون الدراسة من أربعة فصول يتكون الفصل الأول من الإطار المنهجي والدراسات السابقة، والفصل الثاني: الاطار النظري، والفصل الثالث: أدبيات ومفاهيم الدراسة، والفصل الرابع: تحليل الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

نجد أن الاقتصادات التي تنتشر فيها الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي على نطاق واسع، تعاني من محدودية الموارد الحكومية لمكافحة حالات الركود والبطالة والفقر وانخفاض دخل الفرد وتردئ المستوى المعيشي، ولذلك نجد أن هناك دراسات عديدة تطرقت لمعرفة أسباب توسع دائرة القطاع غير الرسمي في الدول النامية، كما بحثت كيفية معالجة هذه الظاهرة غير الرسمية التي تحدث علل واختلالات في اقتصاديات هذه الدول، ونذكر بعضاً من هذه الدراسات على النحو التالي:

1/ **البنك الدولي** خلصت الدراسة التي أجراها إلى أن نسبة كبيرة من العمالة والشركات في الأسواق الصاعدة والنامية تعمل خارج مجال الاقتصاد الرسمي، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً، ويشكل عائقاً أمام التعافي الاقتصادي، إن لم تعتمد حكومات هذه الدول مجموعة شاملة من السياسات الاقتصادية لمعالجة أوجه القصور التي تعتري الاقتصاد غير الرسمي، وهناك دراسة تحليلية بعنوان الظلال القائمة للاقتصاد غير الرسمي أوضحت الأتي: أكد موقع "مودرن دبلوماسي(modern diplomacy) " أن هذه الدراسة التحليلية التي نشرها البنك الدولي أظهرت عيوب الاقتصاد غير الرسمي، وآثاره السلبية على الاقتصادات الهشة في ظل أزمة كورونا الحالية في يومهم العالمي يبحثون عمن ينقذهم، ونجد أن عمال المهن الحرة بالأردن يواجهون تبعات أزمة كورونا ، أزمة كورونا في الهند.. كيف تتسبب في كبح نمو الاقتصاد العالمي؟

2/ **الدراسة** أوضحت أن ما يزيد عن 70% من إجمالي العمالة، وما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والدول النامية، يندرج تحت مظلة القطاع غير الرسمي، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد أثناء الأزمات، وتنفيذ سياسات فعالة للنهوض بالاقتصاد الكلي، وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأيضاً تعاني الاقتصادات التي تنتشر فيها الأنشطة ذات الطابع غير

الرسمي على نطاق واسع من محدودية الموارد الحكومية لمكافحة حالات الركود وإنعاش القطاعات المتعثرة مقارنة بالاقتصادات الكبرى، ووفقاً للدراسة فإن إجمالي الإيرادات الحكومية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على الاقتصاد غير الرسمي بمعدلات عالية بلغ حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين 5 إلى 12 نقطة مئوية عن نظيراتها من الاقتصادات المتقدمة، كما أن النفقات الحكومية أقل بنسبة تصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُضاف إلى ذلك أن قدرة البنوك المركزية لهذه الدول على دعم الاقتصاد مقيدة بـ"أنظمة مالية متخلفة" مرتبطة بانتشار الاقتصاد غير الرسمي.

3/ **دراسة ماري بانغيستو المديرة المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي**، أشارت الدراسة إلى أن النساء والشباب الذين يفتقرون إلى المهارات يشكلون غالبية العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، وفي ذروة أزمة جائحة كورونا فإنهم كثيراً ما يُتركون لحال سبيلهم بدون القدرة على اللجوء إلى شبكات الضمان الاجتماعي عندما يفقدون وظائفهم أو يعانون من خسائر فادحة، وساعد هذا التحليل على سد الثغرات المعرفية في مجال غير مدروس، وإعادة صانعي السياسات إلى المسار الصحيح، ووفق الدراسة فإن تسارع انتشار الاقتصاد غير الرسمي يقوض جهود الحكومات لاحتواء آثار جائحة كورونا، وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد أدى الوصول المحدود إلى شبكات الضمان الاجتماعي إلى عدم قدرة نسبة كبيرة من العاملين خارج الاقتصاد الرسمي على تحمل تكاليف البقاء في منازلهم والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، لا سيما أن الشركات التي تعمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي تشكل 72% من قطاع الخدمات في الأسواق الناشئة والدول النامية، وبشكل عام فإن هذه المستويات العالية من الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي تعني ضعفاً في تطبيق السياسات التنموية، وتدنياً في الأجور، وارتفاعاً في معدلات الفقر، ومزيداً من التفاوت في الدخل وأسواقاً مالية أقل تطوراً وضعفاً في الاستثمار، وقد يعود ذلك وفق الدراسة إلى الجهود التي بذلتها حكومات الأسواق الناشئة والدول النامية لإصلاح سياساتها الاقتصادية طيلة السنوات الماضية، وزيادة فوائد الانخراط في القطاع الرسمي من خلال تقليل تكاليفه، وذلك عن طريق الإصلاحات الضريبية وتسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز الحوكمة، وقدمت الدراسة 5 توصيات لصناع القرار في الأسواق الناشئة والدول النامية، تتركز أساساً على اتباع نهج شامل، لأن الاقتصاد غير الرسمي يعكس تخلفاً عميقاً، ولا يمكن معالجته بمعزل عن غيره من الإشكاليات الاقتصادية، واتخاذ تدابير تتلاءم مع الوضع الخاص للاقتصاد، لأن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي تتباين من دولة إلى أخرى، وإضافة إلى ذلك يجب تحسين الوصول إلى التعليم والأسواق والتمويل لتسهيل انتقال العمال والشركات إلى القطاع الرسمي، وتعزيز الحوكمة ومناخ الأعمال حتى يزدهر القطاع الرسمي، وأخيراً تحسين اللوائح الضريبية لخفض تكلفة العمل بالقطاع الرسمي وزيادة تكلفة الأنشطة غير الرسمية.

4/ دراسة جيهان سيد محمد مصطفى : دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر جامعة 6 أكتوبر، وتهدف هذه الورقة إلى توضيح مفهوم الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل مختلف الآثار السلبية والايجابية على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية على التنمية المستدامة، كما تطرح بعض الحلول والتوصيات لتفعيل دور الاقتصاد غير الرسمي حيث يناقش الفصل الأول ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وخصائصه وأثاره ونتائجه وطرق التقدير، وتعريف الاقتصاد غير الرسمي في مصر واسبابه وخصائصه واثاره و نتائجه و أثر الاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة، كما تتضمن استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، وفى نهاية الدراسة تم عرض التوصيات والحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومن ضمن هذه التوصيات قيام الحكومات بتسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتقليل الروتين، وتنمية الوعي الضريبي لدي العاملين بالقطاع غير الرسمي وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بالبلاد سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية.

**5/ دراسة صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي**، كلية الآداب جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية، يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في جانب منها في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تتضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و 20% في إيطاليا، و 10% في السويد، و 8% في المملكة المتحدة، بينما هو في الدول النامية لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريباً، ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لإمتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي 61% من إجمالي التشغيل بالدول العربية، وقد قدرت إحدى الدراسات حجم الاقتصاد الخفي في مصر (الذي يضم في داخله القطاع غير الرسمي) في 1971-1981 بنسبة 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي وقد قدر تقرير حديث عن التنمية الاجتماعية في مصر القطاع غير الرسمي بأنه يستوعب أكثر من خمس القوى العاملة، ويشمل أكثر من 370 ألف رب عمل وقد قدرت نسبة الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بما يقرب من 82% من إجمالي الوحدات صغيرة الحجم عام 1998، توفر ما يقرب من 6 مليون فرصة عمل، تمثل 36% من إجمالي قوة العمل في نفس السنة ( 16.4 مليون فرصة عمل ). كما أن القطاع غير الرسمي يساهم بنسبة تقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بل يزيد. وهكذا، يمثل القطاع غير الرسمي سوقا موازيا للقطاع الرسمي، ويساهم مساهمة متزايدة في توليد وزيادة الناتج المحلي القومي والدخل وقد قدرت بعض الدراسات الميدانية نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي30 – 40%، كما وصلت القيمة المضافة لهذا القطاع، في أقل التقديرات، إلى 76 مليار دولار سنويا كما تتضح

أهمية هذا القطاع عند معرفة حجم مساهمته في عملية التشغيل، فما بين تعدادي 1986، 1996 تضاعفت مساهمته في التشغيل من حوالي 2.5 مليون شخص إلى 5 مليون شخص، بما يمثل 86% من جملة المشتغلين في القطاع الخاص، بعد استبعاد قطاع الزراعة .وعموما فإن التقديرات الرسمية تبتعد – عادة – عن الواقع؛ بسبب أنها لا تتضمن أعداد الأطفال أقل من 16 سنة، وكذلك العمال المتجولين والأسر ذات الدخل المنخفض.

6/ **معهد أوجست كونت** وقد ذكرت دراسة قام بها المعهد في بداية الثمانينيات من القرن العشرين أن أنشطة البناء غير الرسمية التي تمت بدون ترخيص تشكل ما بين 60%-70% من مجموع أنشطة البناء. مصر ويرجع البعض انتشار ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مصر خلال حقبة السبعينيات وما بعدها إلى انفراط عقد التكافل الاجتماعي الذي ساد خلال الحقبة الناصرية، حيث زادت حدة الفروق الطبقية وإضطر الفقراء إلى بناء مجاورات سكنية في أطراف المدن دون الحصول على تراخيص من الدولة، وتشير التقديرات الأولية التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومعهد الحرية والديمقراطية ببيرو إلى أن 92% من المساكن في الحضر، و87% من الحيازات في الريف تعد غير رسمية، وأن قيمة الأصول العقارية غير الرسمية في الريف والحضر تبلغ نحو 240 مليار دولار، وتمثل 64% من إجمالي الأصول العقارية في مصر، وهي في ذلك تزيد بمقدار 30 مرة على القيمة السوقية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة، وبمقدار 55 مرة على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حتى عام 1996. كما تزيد بمقدار 116 مرة على قيمة شركات القطاع العام التي تمت خصخصتها فيما بين عامي 1992 و 1996. كما تزيد بمقدار 6 أمثال عن إجمالي المدخرات والودائع لأجل في البنوك التجارية في مصر.

**أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة:**

تتفق الدراسة مع ما اقترحه البعض من إنشاء مجلس قومي لتنمية القطاع غير الرسمي، يعمل على توفير البيئة المناسبة لأنشطته، ويسهم في مواجهة كافة المعوقات التي تحول دون تنميته، وتحقيق مهمة دعمه وتسهيل عمله. ويتشكل هذا المجلس من ممثلين تابعين للوزارات والهيئات المعنية، مثل: التخطيط، والاقتصاد، والصناعة، والتجارة، والمالية، والقوى العاملة، وغيرها من الوزارات المهتمة، إلى جانب ممثلين لهيئات مثل: المجلس القومي للمرأة، والجهاز المركزي للإحصاء، والمعهد القومي للتخطيط، وغيرها من جهات الاختصاص والاهتمام الأخرى. وربما أسهم هذا المجلس في تجسيد موقف موحد ومعلن لسياسة رسمية محددة تبين أسلوب تعامل الدولة مع القطاع غير الرسمي، ويبلور دورها في تشجيع العاملين به، وفي توفير المناخ الضروري والتأمين اللازم لحمايتهم، ويتوقف إنشاء هذا المجلس على قناعة الخطاب الرسمي، وعلى تحرك هيئاته في اتجاه إصدار القوانين والقرارات المنظمة لعمله، وضمان شرعيته طبقا للإجراءات الدستورية المطلوبة.

## الفصل الثاني: الاطار النظري

### مفهوم الفقروتعريفاته:

هنالك اهتمامات محلية واقليمية ودولية كبيرة جداً لظاهرة الفقر سواء أكان ذلك على المستوى الحضري أو الريفي، وذلك من قبل كل المهتمين بمختلف مناهجهم ووسائلهم وأهدافهم، هذه الإهتمامات للفقر أعطت أكثر من تعريف وأكثر من مفهوم لكل على حسب مدخل وأهداف المجموعة التي تتحدث عنه، فنجد أن مفهوم الفقر لدى الاقتصاديين يختلف عن الذي عند علماء الاجتماع ، وأن الفقر ظاهرة تنشر في أوساط الطبقات ذات الدخول المحدودة والأعمال غير الرسمية التى تقع خارج الأنشطة الرسمية.

عرف البنك الدولي(1990): بأن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، كما عرفه بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية قبل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.

عرفت الأمم المتحدة الفقر في العام 1991، بأنه يتخذ أشكالاً متنوعة تتضمن انعدام الدخل والموارد الكامنة لضمان مستوى معيشي لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيرها من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن والسكن غير المناسب والعيش في بيئة غير آمنه، بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية، واختصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنى الفقر بالقول إنه "عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد لأن يكونوا أصحاء ومتعلمين، أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق.

### أسباب الفقر:

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى الفقر من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، مما يصعب قياسه بطريقة صحيحة، والفقر مسألة نسبية وله مفاهيم وأنواع متعددة، فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر وتكمن هذه الأسباب بصورة عامة في الأتي:

1- انعدام الدخل أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

2- ضعف أداء المؤسسات الحكومية والاجتماعية فيما يخدم الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

3- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع مثل الركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.

4- عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الإصول المادية والبشرية والإصول المادية، مثل (الأرض، الإدخار، سهولة الوصول إلى القروض المالية) أما الإصول البشرية مثل (المستوى الصحي والتعليمي الجيد، المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية) .

5- ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل مثل إنخفاض المهارة الفردية والتدريب.

6- انتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء ممن تركوا الدراسة.

7- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**الآثار الناجمة عن الفقر:**

1- **الأثار الاقتصادية:** من خلال مفاهيم ظاهرة الفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة، فالمستوى الصحي، التعليمي الجيد، التغذية، المسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فاعلة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل مما يحرم الفرد من الإلتحاق بسوق العمل، مما ينعكس على ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الإستمرار في حياة طويلة منتجة.

2- **الأثار الاجتماعية والسياسية:** يوجد عند الإنسان حاجات آخرى غير الحاجات الضرورية يطمح إلى اشباعها والوصول إليها، وقد صنف العالم (ماسلو) هذه الحاجات إلى عدة أصناف سميت بهرم ماسلو والتي تبدأ من الحاجات الضرورية وتنتهي بحاجات آخرى، مثل حاجات الإنتماء والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الضرورية غير مشبعة عنده فإنه لا يستطيع الإنتقال إلى الحاجات الآخرى (ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الضرورية وقد لا يستطيعون اشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والاحباط وعدم الإنتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والإنغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي

والاجتماعي، ولاسيما أن الفقر أصبح يشكل تحدياً أخلاقياً في جميع دول العالم، في الوقت الحاضر فإنه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية والتظاهرات والثورات الشعبية والتقلبات في أنظمة الحكم ونشوب الحروب والصراعات والنزعات القبلية والجهوية والإثنية والعرقية، وذلك بسبب التفاوت الطبقي الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع والمناطق الطرفية والنائية، كما يساهم الفقر في الخروج عن الانظمة الحاكمة والتمرد عليها ومحاربتها بشتى الطرق والوسائل في كثير من دول العالم وخاصة دول افريقيا النامية.

**مفهوم البطالة وتعريفاتها:**

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد احتل جزءً كبيراً في عدد من الفروع المعرفية منها، علوم الاقتصاد والاحصاء والاجتماع، حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلون عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه.

عرفت البطالة بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضاً ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظراً لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت انتاجية أو خدمية. كما تعرف بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل يعرفها أخرون بأنها عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل عرفها البنك الدولي على أنها الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة، وتعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً وراغباً في العمل ويبحث عنه بفاعلية، فإن توسعنا في ذكر هذه العبارة لتشمل الأشخاص الذين فقدوا الأمل في إيجاد فرصة عمل، والذين نشير إليهم بالعمالة المحبطة والمستوحاة سيؤدي ذلك إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بصورة ملحوظة.

**أنواع البطالة:** للبطالة عدة أنواع منها:

1- **البطالة الاختيارية:** تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجر السائدرغم وجود وظائف لهم.

2- **البطالة الاحتكاكية:** هي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص مع قد يكون من طلب على العمال لم يتم اشباعه بعد لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب، وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب احلال الآلآت محل العمال في بعض الصناعات..

3- **البطالة الهيكلية (التقنية):** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو تغيرات في سوق العمل نفسه.

4- **البطالة الإجبارية:** يقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري أي دون ارادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال، وقد تحدث عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف على الرغم من بحثهم الجدي عنه.

## أسباب البطالة:

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أهمها الأسباب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع وهي:

**الأسباب الاقتصادية:** هي من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية ومن أهم هذه الأسباب:

1- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال وخصوصاً مع زيادة خريجي الجامعات وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم.

2- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقته والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل.

3- استبدال العمال بوسائل تكنولوجيه كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل تفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

4- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء من المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

**الأسباب الاجتماعية:** وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

2- غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

3- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة.

4- زيادة اعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدد حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل. (عيسى2018، ص ص147-148)

**الأسباب السياسية:** من أهمها:

1- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

2- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

3- غياب تأثير التنمية السياسية التي لا يمكن اهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديداً على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.

**4-** مفهوم القطاع الغير رسمي وخصائصه، والتحليل والنتائج.

5- **الاقتصاد غير الرسمي** يقصد به كل النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه. يشير هذا النوع من الاقتصاد إلى قطاع الدخل العام والذي تكون فيه أنواع معينة من الدخل ووسائل إدرارها غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية.

6- حيث يعتبر كل النشاطات الاقتصادية والتي لا تخضع للضرائب ولا تراقب من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي.

7- على الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي مرتبط مع الدول النامية إلا أن كل الأنظمة الاقتصادية تحتوي على اقتصاد غير رسمي.

8- يشير المصطلحان الإنجليزيان (تحت الطاولة) و(خارج الدفاتر المحاسبية) إلى هذا النوع من الاقتصاد. وكما يشير مصطلح السوق السوداء إلى مجموعة جزئية محددة من الاقتصاد غير الرسمي حيث يكون في هذا المجموعة الجزيئية التهريب ممارساً.

9- يُعزى الاستخدام الأصلي لمصطلح «القطاع غير الرسمي» إلى نموذج التنمية الاقتصادية الذي وضعه دبليو. آرثر لويس، والذي يستخدم لوصف فرص العمالة أو توليد مصادر الرزق بشكل أساسي في العالم النامي. أستُخدم لوصف نوع من العمالة كان ينظر إليه على أنه يقع خارج القطاع الصناعي الحديث. ثمّة تعريف بديل يستخدم الاستقرار الوظيفي كمقياس للشكليّة، مُعرفًا المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي بأنهم «الذين لا يتمتعون بالأمن الوظيفي، وأمن العمل، والضمان الاجتماعي». في حين أن كلا التعريفين ينطوي على عدم وجود خيار أو وكالة في المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن المشاركة قد تكون أيضًا مدفوعة برغبة في تجنب التنظيم أو فرض الضرائب. قد يظهر ذلك على أنه عمل غير مبلغ عنه، مخفي عن الدولة لأغراض الضرائب أو الضمان الاجتماعي أو قانون العمل، ولكنه قانوني في جميع الجوانب الأخرى. اقترح إدغار إل. فيج تصنيفًا لوصف الاقتصاديات غير المراقبة بما فيها الاقتصاد غير الرسمي بأنها تتسم بنوع من السلوكيات غير المتوافقة مع مجموعة من القواعد المؤسسية. يزعم فيج أن التحايل على أنظمة سوق العمل التي تحدد الحد الأدنى للأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي والبطالة واستحقاقات العجز يؤدي إلى نشوء اقتصاد غير رسمي يحرم بعض العمال من المزايا المستحقة في حين ينقل منافع غير مستحقة إلى الآخرين.

10- هذا المصطلح مفيد أيضًا في وصف وحساب أشكال المأوى أو ترتيبات المعيشة التي تعتبر أيضًا غير قانونية أو غير خاضعة للرقابة أو غير ممنوحة حماية الدولة. يستبدل «الاقتصاد غير الرسمي» بشكل متزايد بـ«القطاع غير الرسمي» باعتباره الواصف الأفضل لهذا النشاط.

11- غالبًا ما ينظر إلى الطابع غير الرسمي، سواء في مجال الإسكان أو توليد سبل العيش على حد سواء، على أنه مرض اجتماعي، ويُوصف إما من حيث نقص أو ما يرغب المشارك في تجنبه. هناك رأي مماثل، طرحته عالمة الاجتماع الهولندية البارزة ساسكيا ساسين، مفاده أن القطاع «غير الرسمي» الحديث أو الجديد هو نتاج ومحرك الرأسمالية المتقدمة وموقع لأكثر الجوانب ريادة في الاقتصاد الحضري، بقيادة مهنيين مبدعين مثل الفنانين والمهندسين المعماريين والمصممين ومطوري البرمجيات. في حين أن

هذا المظهر من مظاهر القطاع غير الرسمي لا يزال إلى حد كبير سمة من سمات البلدان المتقدمة، إلا أن الأنظمة المتزايدة تنشأ لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي المؤهلات المماثلة في البلدان النامية.

12- حاولت الحكومات تنظيم جوانب من اقتصاداتها ما دام فائض الثروة موجودًا والذي على الأقل كان في وقت مبكر مثل سومر. رغم ذلك فإن مثل هذه التنظيمات لم تكن قابلة للتنفيذ بالكامل على الإطلاق.

13- تشير الأدلة الأثرية والأنثروبولوجيا بقوة إلى أن الناس في جميع المجتمعات يعدلون نشاطهم بانتظام في إطار النظم الاقتصادية في محاولة للتهرب من الأنظمة. لذلك، إذا كان النشاط الاقتصادي غير الرسمي هو النشاط الذي لا يخضع للتنظيم في ظل نظام منظم على نحو آخر، فإن الاقتصادات غير الرسمية تكون قديمة قدم نظيراتها الرسمية، إن لم تكن أقدم. المصطلح بذات نفسه، هو أكثر حداثة. أدى تفاؤل مدرسة تطوير نظرية التحديث بمعظم الناس في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين إلى الاعتقاد بأن الأشكال التقليدية للعمل والإنتاج ستختفي نتيجة للتقدم الاقتصادي في البلدان النامية. بما أن هذا التفاؤل أثبت أنه لا أساس له من الصحة، لجأ الباحثون إلى الدراسة عن كثب لما كان يُطلق عليه آنذاك القطاع التقليدي. وجدوا أن هذا القطاع لم يستمر فحسب، بل توسع في الواقع ليشمل تطورات جديدة. بقبول أن هذه الأشكال من الإنتاج كانت موجودة لتبقى، سارع العلماء وبعض المنظمات الدولية باصطلاح «القطاع غير الرسمي» (المعروف لاحقًا باسم الاقتصاد غير الرسمي أو الشكليّة فقط)، والذي يُنسب إلى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني كيث هارت في الدراسة التي أجريت عام 1971 عن غانا ونشرت في عام 1973، وصاغتها منظمة العمل الدولية في دراسة تمت قراءتها على نطاق واسع عن كينيا في عام 1972

14- في الاقتصادات التحتيّة: التهرب الضريبي وتشويه المعلومات درس (إدغار ل. فيج )الآثار الاقتصادية المترتبة على تحول النشاط الاقتصادي من القطاع الملحوظ إلى القطاع غير الملحوظ في الاقتصاد. هذا التحول لا يقلل فقط من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات، بل يمكن أيضًا أن يؤدي إلى تحيز أنظمة المعلومات في البلاد وبالتالي يؤدي إلى قرارات سياسية مضللة. يفحص الكتاب وسائل بديلة لتقدير حجم مختلف الاقتصادات غير الملحوظة، ويفحص نتائجها في كلٍّ من الاقتصاديات الاشتراكية والموجهة نحو السوق. يستمر فيج في تطوير إطار تصنيفي يوضح الفروق بين الاقتصادات غير الرسمية وغير القانونية وغير المبلغ عنها وغير المسجلة، ويحدد روابطها المفاهيميّة والتجريبيّة والوسائل البديلة لقياس حجمها واتجاهاتها. منذ ذلك الحين، أصبح القطاع غير الرسمي موضوع تحقيقٍ شائع بشكل متزايد، ليس فقط في الاقتصاد، ولكن أيضًا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

والتخطيط الحضري. مع التحول باتجاه ما يسمى أنماط الإنتاج ما بعد فورد في البلدان النامية المتقدمة، أجبِر العديد من العمال على الخروج من عملهم في القطاع الرسمي إلى العمالة غير الرسمية. في مجموعة من المقالات البذريّة، الاقتصاد غير الرسمي. دراسات في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموًا، أكّد أليخاندرو بورتس والمتعاونون معه على وجود اقتصاد غير رسمي في جميع البلدان من خلال تضمين دراسات حالة تتراوح بين نيويورك ومدريد إلى الأوروغواي وكولومبيا.

15- يمكن القول إن أحد الكتب الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد غير الرسمي هو كتاب «إل أوترو سيندیرو» لـ هيرناندو دي سوتو (1986)، والذي نشر باللغة الإنجليزية في عام 1989 باسم «الطريق الآخر» مع مقدمة للكاتب البيروفي ماريو فارغاس ليوسا. يزعم دي سوتو وفريقه أن التنظيم المفرط في اقتصاديات البيرو (وغيرها من اقتصاديات أمريكا اللاتينية) يجبر جزءًا كبيرًا من الاقتصاد على التحول إلى النظام غير الرسمي وبالتالي يمنع التنمية الاقتصادية. بينما يتهم دي سوتو الطبقة الحاكمة في القرن العشرين بالإتجارية، فإنه يُعجب بروح المبادرة في الاقتصاد غير الرسمي. في تجربة مستشهد بها على نطاق واسع، حاول فريقه تسجيل مصنع ملابس صغير قانونيًا في ليما. استغرق هذا أكثر من 100 خطوة إدارية ونحو عام من العمل بدوام كامل. تضع مراجعة فيج للطريق الآخر العمل في سياق أدب الاقتصاد غير الرسمي. في حين أن عمل دي سوتو يحظى بشعبية لدى صناع السياسات وأبطال سياسات السوق الحرة مثل مجلة الإيكونومست، فقد انتقده بعض علماء الاقتصاد غير الرسمي بسبب العيوب المنهجية والتحيز المعياري.

16- في النصف الثاني من التسعينيات، بدأ العديد من العلماء في اصطلاح «الاقتصاد غير الرسمي» بوعي بدلاً من «القطاع غير الرسمي» للإشارة إلى مفهوم أوسع يشمل المؤسسات بالإضافة إلى العمالة في الاقتصاديات النامية والانتقالية والصناعية المتقدمة.

17- من بين الاستطلاعات التي أجريت حول حجم اقتصاد الظل وتطوره (والتي يُعبر عنها في الأغلب بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) تلك التي أجراها فيج (1989)، وشنايدر وإنست (2000). في هذه الاستطلاعات يمكن العثور على مناقشة مكثفة حول مختلف إجراءات التقدير لحجم اقتصاد الظل وكذلك تقييم نقدي لحجم اقتصاد الظل وعواقب اقتصاد الظل على الرسمي الذي يمكن العثور عليه. تستعرض أحدث ورقة استطلاع عن الموضوع معنى وقياس الاقتصاديات غير الملحوظة، وهي تنتقد بصفة خاصة تقديرات حجم ما يسمى «اقتصاد الظل» الذي يستخدم أساليبًا متعددة المؤشرات متعددة الأسباب التي تعامل اقتصاد الظل كمتغير كامن

## القطاع غير الرسمي:

يعترف الاقتصاديون بأهمية القطاع الغير رسمي والمنشآت الصغيرة في الاقتصاد المعاصرة وفي البلدان النامية على الخصوص، لما تلعبه هذه القطاعات من دور تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وفي توليد فرص العمل التي تعجز القطاعات المنظمة عن توليدها بنفس الكفاءة ونفس مستوى رأس المال المحدود. وهو ظاهرة مترسخة في الدول النامية وقد عانت ولا زالت منها العديد من الدول فوفقاً للتقديرات فإن نسبة الأنشطة التي تندرج تحت هذا المفهوم في الدول النامية تتراوح بين 30- 70% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (جيهان2021، ص641). حيث يشير مفهوم القطاع الغير رسمي والذي يطلق عليه أيضاً الاقتصاد الهامشي، فهذا القطاع بمسمياته المختلفة لا يخضع من المنظور السوسيولوجي لآليات السوق وتعمل القوى العاملة فيه نظير أجور منخفضة (حمدي، 2004، ص14).

وعلى الرغم من صعوبة تعريف القطاع الغير رسمي، إلا إن عدد من الخصائص تميز وحداته من حيث التنظيم وطرق الإدارة والتسويق، وعلى الأخص من حيث اليد العاملة فيه بمختلف الجوانب. وتركز الدراسات الحديثة على الموارد الكبيرة للمؤسسات الصغيرة في التشغيل وتوليد الدخول كما تركز على ضرورة الحفاظ على هذا القطاع وعدم تجريد مزاياه النسبية (المعهد العربي للتخطيط 2013).

## خصائص القطاع غير الرسمي:

قد يرتبط الاقتصاد الغير رسمي بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافياً مثل (ورش الميكانيكا – الملاهي- المحلات التجارية- بعض الورش الصغيرة)، وقد يرتبط بمكان جغرافي غير محدد وغير مسجل رسمياً مثل ( الباعة المتجولون – عمال الأجرة – المدرسون الخصوصيون ...الخ)، ورغم هذا التنوع إلا أنه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين هذين النوعين من أشكال الاقتصاد غير الرسمي (جيهان 2021، ص643) والتي من أهمها ما يلي:

1- إن أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد على الإستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال.
2- أغلبها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
3- يتفاوت دخل العاملين فيها، فمنهم من يسعى فقط إلى سد متطلبات حياته وحياة من يعول.
4- أغلب هذه الأنشطة تتصف بصغرها.
5- لا يوجد فصل بين حسابات المالك وحسابات المنشآة، وعدم الالتزام بقوانين التسجيل أو الضرائب.

**الفصل الثالث: تحليل الدراسة**

تطوير سياسات "التعاقد من الباطن" مع القطاع الرسمي، إذ أنه من أهم الأدوات المتاحة لتطوير المكون الإنتاجي للقطاع غير الرسمي، وذلك بتشجيع عمليات "التعاقد من الباطن"، بين وحدات القطاع الرسمي (الخاص والعام) وبين وحدات القطاع غير الرسمي، لاسيما المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الإصلاح والصيانة الصغيرة. ويمكن أن تلعب غرف التجارة والصناعة دوراً ملموساً في هذا الشأن، وبذلك يتم دمج الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى المكون الإنتاجي للاقتصاد غير الرسمي في بنية الاقتصاد الوطني، وهكذا يتم تقليل درجة العشوائية في سلوك ذلك الجزء من الاقتصاد، كما أن هذه السياسة تساعد على ربط وحدات القطاع غير الرسمي بعمليات التحديث والتطوير التكنولوجي، على أسس ثابتة ومنظمة نتيجة المساعدة المستمرة في تحسين تصميم المنتجات ورفع مستوى جودتها.

وفي فترة ما قبل الحرب في السودان انتشر العاملون في القطاع غير الرسمي وأصبح السواد الأعظم من سكان السودان يمارسون حرف هامشية غير محصورة وغير مسجلة في القطاع الرسمي وهذا أدي إلى ارتفاع الأسعار وضنك المعيشة والغلاء والعوز والفقر وفقدان كثير من السكان لوظائفهم الرسمية وانتقالهم إلى القطاع غير الرسمي حتى أصبحت الطبقة التي تعمل بهذا القطاع تشكل غالبية سكان السودان، ومما ترتب علي ذلك تدهور الاقتصاد السوداني وتدنئ الدخول وزيادة معدلات البطالة وسوء الأحوال المعيشة.

القطاع غير الرسمي يخلق فرص عمل متردية لا ترتبط مشكلات التوظيف في السودان بقلة عدد الوظائف المتاحة فحسب، وإنما قلة الوظائف الجيدة، ويجب أن تكون المؤشرات الخاصة بجودة الوظائف عنصراً رئيساً في ظل وجود اقتصاد لديه قطاع غير رسمي ضخم، وإن تركيز سياسات الدولة على البطالة يخفي القضايا الهامة الأخرى المتعلقة بالتوظيف في القطاع غير الرسمي لسوق العمل وجودة الوظائف المتدنية، ويعتبر التوظيف في القطاع غير الرسمي أو العمل غير الرسمي هو عمل بدون تعاقد أو تأمين اجتماعي، ويكون له عواقب وخيمة على المستويين الشخصي والمجتمعي في السودان." وبالتالي يظل وضع الأفراد الذين يعملون في ظل الاقتصاد غير الرسمي غير مستقراً فيما يتعلق بمستويات الدخل والشعور بالأمان الذي يصاحب وجود تعاقد عمل وتأمين اجتماعي، كما إن الأفراد الذين يعملون بصورة غير رسمية لا يحصلون على الحماية الكافية من مختلف المخاطر التي قد يتعرضون إليها، مثل المعاناة من المرض أو المشكلات الصحية، والعمل في ظروف غير آمنة، والتعرض لفقدان الدخل، فهذه الوظائف غير الرسمية لا توفر أي حماية للمشتغلين بها، وبالتالي إن فقد أحد الأفراد عمله لن يكون له أي مصدر رزق، وأما فيما يتعلق بالوظيفة ذاتها فلا يحصل العاملون بها على إجازات مدفوعة الأجر، ولا تأمين اجتماعي، ولا إجازات مرضية،

بالإضافة إلى عدم انضمامهم إلى نقابة ما، فإن هذا النوع من الوظائف هي وظائف خالية من جميع الحقوق، ونتيجة للمخاطر المرتبطة بالوظائف غير الرسمية وقلة عدد الوظائف الرسمية، يستهدف معظم الشباب الوظائف الحكومية التي تضمن لهم الاستقرار، وتدر عليهم دخلاً مقبولاً نسبياً، ويحصلون على تأمين اجتماعي ومزايا أخرى، ويحصل حوالي 45%من الشباب الذي يشغل وظائف رسمية على التأمين الاجتماعي، حيث يعمل معظم هؤلاء الشباب في المؤسسات الحكومية أو التابعة للقطاع العام، ومع ذلك لا يتاح عدداً كافياً من الوظائف الحكومية لتشغيل واستيعاب الأعداد الهائلة من الشباب العاطل عن العمل أو الذي يشتغل بوظائف غير رسمية، ويؤدي الاعتماد على الحكومة في توفير الوظائف إلى حدوث تضخم بالقطاع العام، بالإضافة إلى ذلك إن إتاحة الفرصة للاقتصاد غير الرسمي لاستيعاب هذا الكم الهائل من العاملين يخفض من الإيرادات المالية ومن القدرة على تصميم نظام ضمان اجتماعي كفء يقوم على أساس المساهمات، ونظام التأمين الاجتماعي في السودان مثقلاً بعبء المستفيدين الطاعنين في السن والشباب ولا يساهمون في ذلك لأنهم لا يعملون، وبالتالي فإن هذا الوضع يهدد بقاء واستمرار نظام التأمين الاجتماعي، ويكمن السبب في بطالة الشباب على أكثر تقدير في عدم تمكنهم من دخول سوق العمل في الأساس، وتظهر البطالة جلياً عند الانتقال من مرحلة الدراسة إلى سوق العمل، وبينما قد يتمكن الشباب من الرجال من دخول سوق العمل في نهاية الأمر، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشابات، حيث يكون الاحتمال الأكبر هو استسلامهن لعدم إيجاد فرصة عمل والبقاء بالمنزل.

إن بطالة الشباب تعتبر من المشكلات التي يواجها المتعلمين في المقام الأول لأن هذه الحالة من البطالة كثيراً ما تكون رفاهية لا يمكن للفقراء تحملها، ولذلك يجب أن تكون لديك المقدرة على رفض وظيفة ما لأنك تنتظر وظيفة أفضل منها، ويلعب النوع دوراً هنا حيث تتجه النظرة العامة نحو الشخص العادي العاطل عن العمل على كونه شاب ويجلس بالمقاهى، ويشاهد التليفزيون أو يتصفح الإنترنت طوال الوقت، ولكن في الحقيقة، تعتبر الشابات هي الوجه الحقيقي للبطالة في السودان حيث يزيد معدل البطالة للشابات أكثر من خمس مرات عن الشباب من الرجال التي تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عام، وإذا ما تحدثنا عن قيم مطلقة فإن عدد الشابات العاطلات عن العمل يزيد بنحو ثلاث مرات عن الشباب العاطل عن العمل، وهناك عدة مفاهيم خاطئة عن البطالة والبطالة المقنعة والتي ساهمت في إحباط الجهود المبذولة لإيجاد الحلول وصياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بمشكلة البطالة، ومن خلال العودة إلى أسس الاقتصاد غير الرسمي الذي يضم أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج الاجمالي إذا تم تسجيلها، وهذا يمثل ظاهرة واسعة الانتشار على مستوى العالم، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن حوالي ملياري عامل أو 60% من سكان العالم العاملين ممن في عمر 15 عاماً فأكثر يمضون جزءاً من

وقتهم على الأقل في القطاع غير الرسمي، وينخفض حجم القطاع غير الرسمي ببطء كلما تطورت الاقتصادات، وإن حدث ذلك بتفاوتات كبيرة بين االمناطق والبلدان، وفي الوقت الحاضر لا يزال القطاع غير الرسمي يمثل حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط و15% منه في الاقتصادات المتقدمة، ويغطي النشاط غير الرسمي طبقة واسعة من احلالات داخل البلدان فيما بينها، وينشأ لعدد من الأسباب، فمن ناحية قد يختار الأفراد والشركات البقاء خارج الاقتصاد الرسمي لتجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية أو لتفادي الالتزام بالمعايير ومتطلبات ترخيص النشاط، ويرتبط هذا بالرؤية الشائعة والخاطئة التي تذهب إلى أن السبب الأساسي للنشاط غير الرسمي هو الشركات والأفراد الذين يمارسون الغش لتجنب دفع الضرائب، ومن ناحية أخرى قد يعتمد الأفراد على الأنشطة غير الرسمية باعتبارها شبكة أمان، فقد لا يكون لديهم التعليم والمهارات اللازمان للعمل الرسمي أو يكونون في مستوى من الفقر يحول دون حصولهم على الخدمات العامة والخدمات المالية، وكيفية قياس النشاط غير الرسمي وتحليل دوافعه وعواقبه الاقتصادية، ومناقشة الإجراءات الممكنة ومواجهتها على صعيد السياسات ويتزايد الإقرار بأن ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي واستمراريته، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمثلان عقبة كبرى في تحقيق التنمية المستدامة، فالشركات غير الرسمية التي تساهم في القاعدة الضريبية وغالباً ما تظل شركات صغيرة منخفضة الإنتاجية ومحدودة القدرة على الحصول على التمويل، ونتيجة لذلك يظل النمو الاقتصادي دون المستوى الممكن في المناطق أو البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، والعاملون غير الرسميين هم الأكثر ترجيحاً للسقوط في دائرة الفقر مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، سواء بسبب افتقارهم إلى العقود الرسمية والحماية الاجتماعية أو لأنهم غالباً ما يكونون أقل تعليماً ويرتبط انتشار العمل غير الرسمي أيضاً باتساع فجوة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، فالعاملون أصحاب المهارات المتباينة والمتجانسة عادة ما يتقاضون أجوراً أقل في القطاع غير الرسمي مقارنة بنظرائهم في القطاع الرسمي، كما أن فجوة الأجور بين العاملين في القطاعين تكون أكبر بالنسبة للعاملين ذوي المهارات الأقل، ومن هنا يمكن تفسير سبب الارتباط بين التراجع الكبير للنشاط غير الرسمي في أمريكا اللاتينية على مدار السنوات العشرين الماضية وحدوث انخفاض كبير في عدم المساواة وبالمثل، يرتبط العمل غير الرسمي بعدم المساواة بين االجنسين، ففي بلدين اثنين من كل ثالثة من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، يكون اشتغال النساء بأعمال في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بهذه الأعمال، بل إن اشتغالهن بالأعمال الأكثر تقلباً والأقل أجراً في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بها أيضاً، ولذلك فإن التصدي للنشاط غير الرسمي هو أمر ضروري، وحل لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لكل شرائح السكان وللحد من الفقر في جميع

أنحاء العالم، وقد عززت جائحة كورونا هذا الطابع الملح، إذ إن تأثيرها الطاحن على الانشطة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم سلط الضوء على حاجة الحكومات إلى توفير شريان حياة لشرائح كبيرة من السكان تفتقر إلى تغطية برامج الحماية الاجتماعية القائمة أو تحصل على تغطية منقوصة في ظل هذه البرامج غير أن تعدد مسببات النشاط غير الرسمي واختلاف أشكاله، سواء عبر البلدان أو داخل كل بلد، يؤديان إلى تعقيد عملية النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي لا بد من محاصرة الاقتصاد غير الرسمي وتخفيض عدد العاملين خارج الاقتصاد الرسمي وهذا يمكن من دعم وتحقيق التنمية المستدامة.

**الخاتمة:** تشتمل على النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع وهي على النحو التالي:

## أولاً: النتائج:

1.أوضحت الدراسة أن القطاع غير الرسمي يسود وينتشر بنسبة تكاد تفوق 90% تقريباً في الدول النامية وبالذات في السودان كدولة افريقية الاوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية غير مستقرة.

2.أثبتت الدراسة أن السواد الأعظم من السكان في السودان تنتشر فيهم الأمية والفقر، ولذلك نجد أغلب السكان يمارسون أنشطة هامشية صغيرة تؤدي إلى زيادة نسبة القطاع غير الرسمي.

3. أكدت الدراسة أن القطاع غير الرسمي يحتل المرتبة الأولى من بين القطاعات الأخرى، وبالتالي فهو يخصم من أداء القطاعات ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

4.أثبتت الدراسة أن الدولة لا تهتم بالعاملين في القطاع غير الرسمي، وعليه لا يجدون اهتمام ورعاية من السلطات المختصة ويعانون من سوء وتردي البيئة التي يعملون بها وتحيط بهم من تفلتات أمنية ومخاطر تهدد حياتهم.

5.كذلك أوضحت الدراسة أن الدولة تطارد عبر الحملات الأنشطة غير الرسمية ولا تصدق لهم بمزاولة مهنهم وحرفهم حتى يسهل التعامل معهم وتسجيلهم ورعايتهم حتى يحدث لهم النمو والتطور وبالتالي ينتقلوا إلى القطاعات الاقتصادية الكبرى.

6.أكدت الدراسة أن الاهتمام وتذليل كافة العقبات لأمثال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي يعزز من نمو الاقتصاد ويدفع مسيرة التقدم الاقتصادي ويحدث استقرار اقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامة.

7.الدراسة أبانت أن القطاع غير الرسمي يزيد الدخل القومي ويرفع المستوى المعيشي لغالبية الأسر السودانية ويناهض الفقر ويقلل من معدلات البطالة.

8. أثبتت الدراسة أن الأغلبية من الذين يمارسون أنشطة في القطاع غير الرسمي غير مؤهلين وتنقصهم الدراية والثقافة بالتكنولوجيا والتقنية الحديثة واستخدام الحواسيب.

9.أكدت الدراسة أن القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيراً عن السلع المعروضة من المنتجات في القطاع الرسمي.

10.أثبتت الدراسة أن توسع مظلة القطاع غير الرسمي سببها الاجور المتدنية التي لا تفي بمتطلبات الحياة وبالتالي يظل السعي إلى عمل آخر يسد الفجوة في المعيشة، وعدم توفر فرص للعمل في القطاع الرسمي.

**ثانياً: التوصيات**

1.مناشدة الجهات البحثية ذات الصلة لوضع تعريف ومعايير موحدة للقطاع غير الرسمي على مستوى الدول العربية ، وبما ينسجم مع التعاريف والمعايير الدولية ، مع مراعاة خصوصية كل دولة.

2.ضرورة اهتمام جهاز الاحصاء المركزي بتصميم استمارات التعداد العام للسكان الأسئلة يمكن استخدامها في توفير قاعدة بيانات أساسية عن هذا القطاع.

3. التزام كافة الجهات المهتمة بتوفير الإحصاءات مثل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ووزارة القوى العاملة، ومراكز المعلومات التابعة للمحليات إلى البدء بتوفير البيانات وزيادة الاهتمام بهذا القطاع، مهما كلف الامر من تكاليف.

4.الاهتمام بتطوير الصناعات اليدوية والحرفية، ولاسيما تلك التي لها طاقة تصديرية في المستقبل، مثل: مشغولات المعادن، والمنتجات الجلدية، والملبوسات.

5.الاهتمام بالتدريب التحويلي، وأن تركز مجهودات التنمية المحلية على استهداف تلك العناصر من قوة العمل التي تعمل خارج المنشآت، وتقوم بأنشطة قليلة الإنتاجية لا تحتاج إلى أي مهارات، وتحويلها إلى قوة عاملة مرتبطة بأنشطة إنتاجية، يكتسبون من خلالها مهارات جديدة، من خلال برامج واسعة للتدريب التحويلي وإعادة التأهيل، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من برامج مكافحة الفقر في البلدان النامية.

6.تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط، خصوصا لأصحاب الأنشطة المتنقلة. والاستمرار في إقامة أسواق صغيرة مؤقتة بايام محددة (أسواق أم دورور) لتجميع الباعة المتجولين في أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها، وتتمتع بالمرافق والخدمات اللازمة لراحة الباعة والمشترين، مما يسمح للباعة المتجولين بممارسة نشاطهم بأسلوب أكثر رسمية واستقراراً بحيث لا يكونون في حالة تخوف مستمر من مطاردة الأجهزة الرسمية لهم، وتهديدهم بمصادرة بضاعتهم أو الحبس.

7.توفير وحدات بديلة في المدن الجديدة للورش التي يتسبب نشاطها في إزعاج سكان المدينة أو تشويه البيئة المحيطة.

8.تفعيل آلية المشاركة بين المنظمات غير الحكومية ومنشآت القطاع غير الرسمي، من خلال توفير التمويل اللازم وتشجيع العاملين فيه على توليد الدخل من إنتاجهم، إما من خلال القرض الائتماني الدائم، حيث يحصل الأفراد على قروض بدون فوائد لبدء مشروع صغير، أو من خلال أسلوب القرض ذي العائد المحدود، وبما لا يتجاوز 1% من القرض، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال مظلة المنظمات الدولية المانحة.

9.ضرورة تبسيط الإجراءات الرسمية التي يلزم اتباعها، حتى تكتسب الوحدات بمقتضاها القدرة على مزاولة النشاط بشكل رسمي، ولعل أول الأسس التي يلزم إرساؤها يتمثل في توحيد الجهة أو الجهاز الذي تتعامل معه الوحدة الاقتصادية.

**قائمة المراجع:**


1.أحمد حامد رضوان مصطفى،(2012): الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للكتاب، ط1، الاسكندرية،ص16.

2.أحمد حمدي،(2004): واقع القطاع الغير رسمي، منظمة العمل العربية ، ص14.

3.البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 1990، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص41.

4.التجاني عبدالقادر،(1994): مشكلة الفقر مقدمات في أصول الاقتصاد السياسي في الاسلام، الخرطوم، ص5.

5.جيهان سيد محمد مصطفى،(2021): دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة منشورة بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة 6 أكتوبر، ص641.

6.خولة غريب فرج،(2017): الفقر أسبابه وآثاره، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد 36، جامعة بابل، بغداد، ص406.

7.ربيع نصر،(2011): الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الثلاث الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم، سورية ،ص34.

8.رحيمي عيسى، فرقاد عادل، العايب نصرالدين، (2018) :ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ص147-148.

9.طارق عبدالرؤوف عامر، (2015)،: أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع دور الدولة في مواجهتها، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص15.

10.العامري ذكرى خليل، (2014)،: السكن العشوائي وأثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، ص120.

11.عبد الخالق عفيفي، (1990)،: رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا المؤتمر العلمي الثالث كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، بعنوان الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل، ص78.

12.عبدالرزاق الفارس، (2001)،: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص21.

13.عبدالله بلوناس، (2006)، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة لندوة عربية بعنوان البطالة اسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع منعقدة بالجزائر، ص295.

14.عبدالله صادق أمين حسن، (2005)،: الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، أطروحة دكتوراه غي منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص22.

15.علي غربي، (2002): عولمة الفقر، ورقة بعنوان التحديات العصرية، جامعة قسنطية، الجزائر، ص119.

16.فايز سارة، (2011)،: الفقر في سورية نحو تحولات جذرية في مكافحة الفقر، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، سورية، ص6.

17.فائزة حسين امام، (د.ت)،: طرق تقدير القطاع غير الرسمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر، ص5.

18.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2003)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص27.

19.مجيد أحمد علي، (2011): دراسة السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص65.

20. محمد عبدالله البكر، (2004): أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت مجلد 32، ص27.

21. معهد الدراسات المصرفية، ( 2013): البطالة، السلسلة السادسة، العدد 3، الكويت ، ص3.

22. المعهد العربي للتخطيط، (2013) انترنت منشور بتاريخ 2013/3/15.

23. نبيل عبدالفتاح، فاطمة عبدالعزيز، ( 1995): سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري، مطبعة الإشراق، القاهرة ص183.